

انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة

د ظاهر شاهر القشي
رئيس قسم المحاسبة
جامعة الاسراء الخاصة/ الاردن

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الاطلاع على، وتحليل أسباب انهيار إحدى شركات الطاقة الضخمة (شركة انرون Enron) والتي أدى انهيارها إلى انهيار أكبر شركة تدقيق في العالم (شركة ارثر اندرسون Arthur Andersen) لثبوت تورطها في التلاعبات المالية التي تمت في شركة انرون، ومن ثم الاطلاع على التغييرات التي حدثت مؤخرا على الحاكمة المؤسسية Corporate Governance بسبب تلك الانهيارات، ومعرفة تأثيرها على بيئة المحاسبة. حيث أن الموضوع جديد نوعا ما على البيئة الأردنية فلقد استند الباحث في استقاء معلوماته لغاية إتمام هذا البحث على كل ما استطاع الحصول عليه من شبكة الانترنت بما يخص الموضوع، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- لم تكن المشكلة الرئيسية في انهيار الشركتين موضوع البحث تتعلق بوجود قصور بمعايير المحاسبة، أو معايير التدقيق، بل انحصرت في تدني أخلاقيات المهنيين.
- لقد كانت شركة التدقيق Arthur Andersen تقوم بعدت أعمال مزدوجة لشركة Enron الأمر الذي جعل عملية الانهيار سريعة، وهذه مخالفة صريحة.
- لقد كان هناك تقصير ملحوظ من قبل السوق المالي كجهاز للرقابة على الشركات المدرجة.
- وجود صعوبة كبيرة من قبل المدققين والشركات المدرجة في السوق المالي لتطبيق الحاكمة المؤسسية بمفهومها الحديث.
- المشكلة لا تكمن بالقوانين التي تحكم الحاكمة المؤسسية بشكل عام ولكنها تكمن بأخلاقيات الأشخاص مطبقي تلك القوانين.

المقدمة

من المعروف ان المهنة المحاسبية تتأثر وتؤثر بالبيئة المحيطة (التي تعمل بها) بشكل كبير جدا، اذ أنها تشكل العمود الفقري لأية منشأة تعمل بها، اذ يتركز دورها الأساسي بتحويل واقع الأمور وتسجيلها بشكل رقمي ضمن نظام تُستخدم مخرجاته بشكل أساسي من قبل أصحاب المصالح (Stack Holders) لاتخاذ القرارات المختلفة وفقا لوجهة نظر كل منهم. فاذا كانت مخرجات النظام المحاسبي تتمتع بالشفافية وصدق التعبير وتتوافر في الخصائص النوعية التي ينبغي أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية فستكون القرارات التي تبني عليها قرارات رشيدة وآلا فان العكس صحيح وقد تتسبب في مشاكل في غاية الخطورة.

لقد حاول واضعوا السياسات المحاسبية ومنذ نشوء هذه المهنة الحساسة السيطرة على النظام المحاسبي من خلال جميع الوسائل والقوانين والتشريعات بشكل يفعل العلاقة بين أصحاب حقوق الملكية والإدارة وبشكل يضمن ولاء الإدارة العالي لمصالح أصحاب حقوق الملكية وإبعادها عن التحيز لأية مصالح ذاتية ضمن اطار نظرية الوكالة (Agency Theory)، ولكن وبما أن القائمين على إدارة أعمال أصحاب حقوق الملكية هم أولا وأخيرا بشر فان الغريزة البشرية بالانحياز إلى مصالحهم الخاصة تحكمهم بشكل بدأ يصبح في كثير من الأحيان لا أخلاقي.

وفي الآونة الأخيرة انهارت بعض الشركات العملاقة كشركة انرون للطاقة Enron، وشركة ارثر اندرسون لتدقيق الحسابات Arthur Anderson، وحصلت اختلاسات كبيرة في شركة Worldcom للاتصالات وشركة Parmalate الاوروبية للاغذية وقد أوعز البعض تلك الانهيارات إلى ضعف السياسات المحاسبية والتي تمكن المتلاعبون الذين تسببوا بالانهيارات استغلالها مما تسبب بعواقب لم يمكن إصلاح أثارها وبالتالي انعكست على الاقتصاد العالمي بشكل سلبي.

وتحاول دول عدة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تشريع وإصدار قوانين وسياسات محاسبية جديدة للسيطرة على الإدارة بشكل اكبر من السابق، لضمان عدم تكرار ما حدث وللحد من ألتلاعبات الخطيرة التي إن لم يتم السيطرة عليها بشكل مبكر فستؤدي دون أدنى شك بانهيار اقتصاديات الدول المتقدمة وبالتالي انهيار الاقتصاد العالمي المتطور.

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى الوقوف على وتحليل الأسباب التي أدت إلى انهيار بعض الشركات الكبيرة، واثر ذلك في البيئة المحاسبية، وحصص التغيرات التي حدثت مؤخرا عليها وذلك كمحاولة جادة لزيادة الوعي المحاسبي لدى المحاسبين المهنيين واطلاعهم على احداث المستجدات بما يتعلق في موضوع الدراسة.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية مهنة المحاسبة نفسها والدور المنوط بها في عالم الأعمال الذي يعد ركيزة أي اقتصاد في أي دولة، وبما أنها تعتبر العمود الفقري لأي منشأة ونتائجها تحتل الدور الأساسي في اتخاذ القرارات لدى أصحاب القرار، وبالتالي فإن معرفة وتحليل أسباب انهيار بعض الشركات الرائدة، ومعرفة أحر المستجدات العالمية التي حدثت على بيئة المحاسبة نتيجة تلك الانهيارات سيساهم وبشكل كبير في توعية المهتمين بشكل عام والمحاسبين المتخصصين بشكل خاص وتدارك الأمور قبل وقوعها وبالتالي حماية الاقتصاد من عواقب قد يكون لها تأثير مدمر.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما الاتي:

1. التعرف على الأسباب التي أدت إلى انهيار كل من شركة انرون للطاقة Enron، وشركة ارثر اندرسون لتدقيق الحسابات Arthur Anderson، وتحليل انعكاساتها على بيئة المحاسبة.
2. التعرف على التغييرات التي حدثت مؤخرا في بيئة المحاسبة، ومحاولة معرفة السلبات والإيجابيات المرافقة لها.

مشكلة الدراسة

اذ نظرنا للأمور من زاوية مهنية متخصصة، سنجد أن أغلب الانهيارات المالية التي حدثت كانت في الولايات المتحدة الأمريكية، وكما هو معروف بأنها تعد من الدول الصناعية المتقدمة ، والتي تملك جهات تشريع محاسبية متخصصة مثل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB، والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA. فان كان هذا الحال في دولة صناعية متقدمة، فما هو الحال في دول العالم الاخرى بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص؟

وبالتالي فان تمكنا من الإجابة على عدة تساؤلات جوهرية، فقد نساهم ولو بشكل متواضع في حماية اقتصاد الأردن من مشاكل كبيرة هو في غنى عنها، في ظل عدم وجود سياسات محاسبية خاصة بالاردن ويعتمد بشكل كلي على سياسات محاسبية خارجية ومن ضمنها معايير المحاسبة الدولية، وخصوصا ان استطعنا ان نحدد ان كان العيب بالمعايير نفسها ام بسلوكيات مطبقها.

وبناء على ما تقدم يمكن حصر مشكلة الدراسة بالأسئلة الجوهرية الاتية:

1. ما هي الأسباب التي أدت إلى انهيار كل من شركة انرون للطاقة Enron، وشركة ارثر اندرسون لتدقيق الحسابات Arthur Anderson، وانعكاساتها على بيئة المحاسبة؟
2. ما هي التغييرات الجديدة التي طرأت على بيئة المحاسبة؟
3. ما هي السلبات والإيجابيات المرافقة لتلك التغييرات على المهنة؟

حدود الدراسة

سوف تشمل الدراسة الاطلاع وتحليل الانهيارات التي حدثت مؤخرا لشركة انرون للطاقة وشركة ارثر اندرسون للوقوف على اسباب تلك الانهيارات، كما سوف تشمل الاطلاع على القانون الاخير المتعلق بالحاكمة المؤسسية لمعرفة ان كانت الانهيارات حدثت بسبب عيب في المعايير المعمول بها ام بسبب اخلاقيات المهنة، ولن نتطرق الدراسة لقوانين او دستور الادب الاخلاقيز

مصادر الدراسة

سيتم التركيز على جميع المصادر الممكنة من خلال المواقع المتوفرة على شبكة الانترنت، وذلك بالتركيز على بعض مواقع مشرعي السياسات المحاسبية بشكل عام، وعلى مواقع الدوريات العالمية ومواقع الجامعات بشكل خاص، وذلك لاستقاء أحدث المستجدات، كما سيتم الاطلاع على أحدث الكتب والدوريات العلمية، والمراجع والدراسات بما يتعلق بموضوع الدراسة.

المبحث الأول

أسباب انهيار بعض الشركات الرائدة بالعالم

المقدمة

انهيار شركة انرون وما تبعها فيما بعد بانهيار شركة ارثر اندرسون للتدقيق أثار عدت تساؤلات على مستوى المهنة المحاسبية من أهمها، كيف تم الانهيار؟ ولماذا؟ ومن المسؤول؟ فضلا عن كون الشركتين تعملان في دولة متقدمة بالعالم والمشهورة ببيئتها المحاسبية والتدقيقية بالتطور المتقدم لما تملكه من معايير محاسبة وتدقيق متميزة.

قبل الخوض بالموضوع وتفاصيله وحيثياته يمكن طرح التساؤل بشكل عفوي، لو أن سارق استطاع اقتحام بنك محصن بأفضل نظم الحماية والهروب دون أن يضبط إلا بعد فترة طويلة، هل مسؤولية السرقة تقع على عاتق السارق فقط؟ أم على نظام الحماية والذي لولا وجود ثغرة به قام باستغلالها السارق لما تمت السرقة.

بعد الاطلاع على حيثيات انهيار شركة انرون تبين أن الموضوع له جذور قديمة وخطة تلاعب محكمة تمتد الى عام 1993، ولولا احداث 11 سبتمبر المعروفة وتضرر السوق المالي لبقى السارق هاربا من وجهة العدالة ولبقي التلاعب مخفي إلى اجل غير معلوم. تعد هذه القضية والفضيحة من قضايا العصر المهمة لما كان لها من تأثير كبير ، ليس على الولايات المتحدة فقط بل على العالم بأسره. فمن جهة تعد شركة انرون Enron من اكبر الشركات بالعالم والعاملة بمجال الغاز والطاقة ولها فروع كثيرة وعديدة ومن جهة أخرى فان شركة ارثر اندرسون Andersen للتدقيق تعد من اضخم شركات التدقيق بالعالم بل هي الأولى من حيث الحجم والانتشار ويقدر عدد العاملين فيها بأحاء العالم ما يقارب مائة وستون ألف موظف.

لقد تسبب انهيار تلك الشركتين بخسائر قد يصعب حصرها في الوقت الحاضر، ناهيك عن العمال والموظفين الذين فقدوا أعمالهم نتيجة الانهيار.

يعتقد الباحث بأن انهيار هاتين الشركتين ورغم المأساة الكبيرة إلا انه يعد درس مهم جدا يحتم على الكثيرين الاستفادة منه والوقوف على أسبابه ولا بد أن تقوم الجهات المتخصصة بإعادة حساباتها. ومن أهم هذه الجهات:

- 1- جميع الحكومات وبالأخص الولايات المتحدة.
- 2- لجان وضع المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق.
- 3- الشركات بشتى أشكالها وأنواعها.
- 4- المحاسبون والمدققون.
- 5- أصحاب الشركات.

سيحاول الباحث في هذا الفصل الإجابة عن الأسئلة التالية:

- 1- ماذا حدث في 2001/10/16؟
- 2- كيف انهارت شركة Enron ولماذا؟
- 3- من المسؤول عن الانهيار؟
- 4- ما هو دور شركة Anderson؟

لجنة التحقيق المعنية من شركة Enron

قام مجلس إدارة شركة Enron بتشكيل لجنة تحقيق للوقوف على حقيقة ما حدث بالضبط وقد قدمت اللجنة فعلا تقريرها الضخم¹ الذي ألقى الضوء على العمليات التي تمت بين شركة Enron وبعض شركات الاستثمار والتي كانت مدارة من قبل Andrew S. Fastow، الذي كان يعمل كذلك في منصب مساعد رئيس مجلس الإدارة ورئيس القسم المالي لشركة Enron.

ومن المهم ذكره بان التقرير ركز بشكل كبير على تلك العمليات من جانبيين رئيسيين، الأول الجانب المحاسبي لتلك العمليات والثاني جانب الإفصاح عنها. **علما أنه** لم يوكل للجنة ، التحقيق في قضية الإفلاس أو إبداء أي رأي أو حكم عن الظروف الخارجية التي ساهمت بالإفلاس.

ولا بد أن نذكر هنا بان أهم المحددات التي واجهت عمل اللجنة كانت :

- 1- عدم وجود صلاحية لها على إجبار الأطراف الخارجية المعنية وإخضاعهم للاستجواب أو إرغامهم على تقديم أي نوع من الوثائق ذات العلاقة بالموضوع.
- 2- رفض بعض الموظفين السابقين والمتورطين بكثير من العمليات المحاسبية التي أدت لانهيار التعاون مع اللجنة. ومن أبرزهم كل من Fastow و Micheal J. Kopper و Ben F. Glisan.
- 3- بالرغم من تمكن اللجنة من الوصول لبعض وثائق شركة التدقيق Anderson إلا أنها لم تتمكن من الوصول لوثائق شركات الاستثمار التي تسببت بالانهيار.

ملخص عن الحدث كما جاء في أوراق اللجنة

في 2001/10/16 أعلنت شركة Enron بتخفيض أرباحها بمبلغ 544 مليون دولار والنتيجة عن التعاملات مع شركات استثمارية (LJM1 & LJM2) . مع العلم بان تلك الشركات تعد شركات شراكة مع Enron والتي تم إنشائها وإدارتها من قبل Fastow. وأعلنت كذلك عن تخفيض حقوق ملكية المساهمين بمبلغ 1.2 بليون دولار والمرتبطة بنفس العمليات السابقة.

¹Original Documents (Enron Financial Statements for 5 years and Powers Report), (Department of accounting, college of business administration, university of Illinois at Chicago), April 4, 2002.

والمشكلة الحقيقية بدأت بعد بضعة أشهر من الإعلان اذ حيث أعلنت شركة Enron بإعادة هيكلة قوائمها المالية للفترة الواقعة بين الأعوام 1997-2001 معللة ذلك بأخطاء محاسبية والمتعلقة بشركات أشرائه الاستثمارية والمدارة من قبل Fastow و Kopper (موظف سابق في Enron ومالك لشركة Chew Co. والشركات هي Chew Co., LJM1, and LJM2)

من الجدير بالذكر إن إعادة هيكلة القوائم المالية للفترة الواقعة 1997-2001 بينت تخفيضات فاقت الإعلان الأول في 2001/10/16 اذ يوضحها الجدول التالي:

العام	الأرباح قبل التخفيض	مقدار تخفيض الأرباح	مقدار تخفيض حقوق الملكية	مقدار زيادة المديونية
1997	105 مليون	28 مليون	258 مليون	711 مليون
1998	703 مليون	133 مليون	391 مليون	561 مليون
1999	893 مليون	248 مليون	710 مليون	685 مليون
2000	979 مليون	99 مليون	754 مليون	628 مليون
مجموع التخفيض		508 مليون	2.113 بليون	2.585 بليون

وفي تلك الفترة قامت شركة Enron بالكشف على أن Fastow تلقى مبلغ 30 مليون دولار من شركتي LJM1 و LJM2 . إعادة الهيكلة بالشكل السابق ذكره ومعلومة المبالغ التي تلقاها Fastow جعلت السوق يفقد الثقة بشركة Enron مما أدى إلى انهيارها بأقل من شهر وإعلان إفلاسها.

ملخص بما اكتشفته لجنة التحقيق:

بعد أن قامت اللجنة بفحص العمليات الرئيسية المتعلقة بالشركات الاستثمارية المذكورة سابقا والتي تسببت بخفض الأرباح وحقوق الملكية استطاعت الإجابة عن الأسئلة التالية :

- 1- ماهية العمليات التي تمت بما يخص الموضوع؟
- 2- لماذا تمت هذه العمليات؟
- 3- ما هو الخطأ الذي حصل؟
- 4- من هو المسؤول؟

لا بد أن نذكر هنا بان من أهم الأمور التي وجدتها اللجنة والتي لم تفصح عنها شركة Enron هو أن بعض الموظفين المتورطين بتلك التعاملات اصبحوا أغنياء بشكل مفاجئ وتلقوا عدة مبالغ تجاوزت عشرات الملايين والتي لم يفترض أن يتلقوها وهي :

- 1- تلقى Fastow 30 مليون دولار
- 2- تلقى Kopper 10 ملايين دولار
- 3- تلقى موظفان اثنان لم يفصح عن اسميهما مليون دولار لكل منهما
- 4- تلقى موظفين آخرين لم يفصح عن اسميهما عدة مئات من ألوف الدولارات

من الملاحظات المهمة التي تبديها اللجنة بأنه وفيما عدا Fastow لا يوجد أي نوع من الأدلة تدين باقي الموظفين.

وتضيف اللجنة بأن إدارة Enron استخدمت تلك الشركات الاستثمارية في عمليات عديدة لم يكن من الواجب أو الضرورة الدخول فيها أصلاً. إذ أن أغلب تلك العمليات صممت بشكل متقن بهدف التلاعب وإظهار القوائم المالية بشكل جيد يخدم مصالح خاصة وابتعدت تلك العمليات عن هدف المنفعة الاقتصادية أو التحوط لمخاطر مستقبلية.

بعض هذه العمليات صممت بشكل مدروس ولم يتبع بها الإجراءات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ونتيجة لعدم اتباع تلك المبادئ لم يتم إظهار تلك الشركات الاستثمارية في قوائم شركة Enron المالية كأصول والتزامات.

كما انه هنالك عمليات أخرى تم تطبيقها بشكل غير لائق وغير صحيح وبموافقة المستشارين المألين إذ تم إطفاء بعض الخسائر الناتجة عن عمليات التحوط الوهمية مع العلم بان تلك العمليات لو كانت صحيحة لكان يجب أن ينتج عنها أرباح لشركة Enron إذ أن Enron هي المتحوطة وبالتالي كان يجب على الشركات الاستثمارية تعويض الخسائر. ولكن كيف يمكن ذلك إذا كانت شركة Enron هي المالكة لتلك الشركات وهذه الملكية تم إخفائها بشكل متقن ولم تظهر إلا عند حدوث الحدث.

تعد هذه العملية هي اخطر عملية تمت وساهمت بانهيار الشركة إذ أنها أظهرت في الأعوام السابقة أرباحاً وهمية بلغت بليون دولار عن الربح الحقيقي.

لقد اتضح للجنة وبعد الفحص والتحري بأن العمليات المحاسبية الأصلية بالتعامل مع شركات LJM1 و LJM2 و Chew Co. والتي أدت إلى الانهيار كانت عمليات ذات هيكلية مغلوبة ومخالفة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. مع العلم بأن تلك العمليات تمت تحت موافقة وإشراف مدققو ومستشارو الشركة الخارجيين Anderson والدليل على ذلك المبلغ المدفوع لهم مقابل تلك الاستشارات والبالغ 5.7 مليون دولار، والذي جاء ذكره ضمن تقرير مجلس الإدارة.

لا بد من الإشارة هنا الى أن تلك العمليات المغلوبة تتعلق بهيكله عمليات ما يسمى (شركات ذات الأهداف المحددة) Special Purpose Entity. تنص القوانين والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بأن الشركة المتعاملة مع هذا النوع من الشركات يمكنها أن تعاملها كجهات مستقلة إذا ما تحقق الشرطين التاليين:

1- أن يكون أحد مالكي الشركة المتعاملة مع تلك الشركات مالكا فيها بما لا يقل عن 3% من أصولها ويجب أن ينظر لهذه النسبة بأنها تحتوي بعض المخاطر عند إجراء أي عملية مع ذلك النوع من الشركات.

2- يجب أن يكون للمالك المستقل لتلك الشركة السيطرة الكاملة عليها.

إذا ما تحقق الشرطان فيمكن للشركة المتعاملة مع هذا النوع من الشركات إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن هذا التعامل ولا يتم تضمين أصول أو التزامات تلك الشركات في القوائم الموحدة للشركة المتعاملة، بغض النظر عن العلاقة الوثيقة بينها.

عند تحليل العمليات لاحقاً سنجد أن Enron خالفت القواعد المنصوص عليها وبشكل متعمد ومبيت مسبقاً.

ملخص للعمليات التي تم مراجعتها وتحليلها:

أولاً: عمليات شركة Chew Co.

هذه الشركة تعتبر شركة استثمارية كانت مملوكة ومدارة من قبل Kopper (موظف سابق في Enron) وتعد أحد المسببات الرئيسية في فشل القوائم المالية لشركة Enron للأعوام 1997-2001 بالإضافة إلى الصلاحيات الغير مؤهلة والممنوحة إلى Kopper .

حيث كانت شركة Enron مشاركة بمشروع مشترك (Joint Venture) بقيمة 500 مليون دولار مع California Public Employee Retirement System منذ عام 1993 ولغاية عام 1996. وقد كانت السيطرة على ذلك المشروع مشتركة بين الاثنين لغاية عام 1996 لم تقم شركة Enron بتضمين أصول والتزامات ذلك المشروع في قوائمها المالية الموحدة، بل اكتفت بإظهار أرباح وخسائر ذلك المشروع في قوائم دخلها والإفصاح عنه ضمن ملاحظات في قوائمها المالية.

في بداية عام 1997 رغبت شركة Enron بتقليل مساهمة شريكها بالمشروع لحثه على الدخول معها بمشاريع جديدة أخرى. وهنا ظهرت مسألة جديدة، إذا أصبحت Enron تملك نصيب الأسد بذلك المشروع فسيصبح إلزاما عليها ووفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها إظهار أصول والتزامات ذلك المشروع المشترك ضمن قوائمها المالية الموحدة، وهذا ما لم ترغب به إدارة Enron.

لقد كان الحل الوحيد لتفادي إظهار أصول والتزامات ذلك المشروع في قوائمها الموحدة هو البحث عن شريك جديد في المشروع. ولتحقيق هذا الهدف ووفقا لما صرح به Fastow ساعدت إدارة Enron أحد موظفيها Kopper في إنشاء الشركة الاستثمارية صاحبة العلاقة بموضوع الانهيار (Chew Co.) وبهذا أصبح مالكا ومديرا للشركة الجديدة والتي قامت بدورها بشراء حصة الشريك القديم بالمشروع المشترك.

ولكن بقي هنالك عقبة رئيسية والتي بدونها سيتحتم على شركة Enron إظهار أصول والتزامات المشروع المشترك والشركة الاستثمارية الجديدة ضمن قوائمها المالية الموحدة وهي إيجاد أحد المستثمرين في شركة Enron ليستثمر 3% على اقل تقدير في أصول الشركة الاستثمارية الجديدة Chew Co. ، ولكنها لم تستطع إيجاد ذلك المستثمر.

رغم المخالفة الصريحة استمرت شركة Enron بعدم تضمين أصول والتزامات كل من المشروع المشترك والشركة الاستثمارية الجديدة في قوائمها المالية الموحدة.

يتضح هنا بعض الأمور الخطيرة التي أقدمت عليها إدارة Enron :

- 1- إنشاء شركة استثمارية تعود ملكيتها ل Enron بالكامل مع عدم التصريح بذلك.
- 2- قيام تلك الشركة بشراء الحصة بالمشروع المشترك مع Enron بمديونية كاملة دون وجود أي حق ملكية وبضمانة شركة Enron
- 3- عدم تضمين أصول والتزامات كل من المشروع المشترك والشركة الاستثمارية ضمن القوائم المالية الموحدة لشركة Enron وهذه مخالفة خطيرة قادت للانهيار

وقد لوحظ رفض كل من Kopper (مدير ومالك Chew Co. السابق) و شركة Anderson تبرير أو تفسير هذه العمليات ولماذا تم هيكلتها بذلك الأسلوب المخالف للمعايير المحاسبية الخاصة بعدم تضمين قوائم تلك الشركات ضمن القوائم الموحدة -Non Consolidation Rules

لقد قالت اللجنة وبكل وضوح بأنها لا تعلم إن كانت تلك الأخطاء ناتجة عن سوء تقدير أو إهمال من قبل إدارة Enron ومستشاروها الماليين Anderson أو أنها ناتجة من أن Kopper قدم مصلحته على مصلحة الشركة الأم.

وقد نوهت اللجنة بأنه وعندما قامت شركة Anderson بمراجعة الأمور في عام 2001 مع شركة Enron ووجدوا أن شركة Chew Co. لم تخضع للقوانين المنصوص عليها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها نصحت بتصحيح الأمور وإعادتها إلى نصابها وعليه قامت شركة Enron بالإعلان على إعادة هيكلة قوائمها المالية بأثر رجعي من عام 1997 وتضمين أصول والتزامات شركة Chew Co. ضمن قوائمها المالية الموحدة مما أدى لهذه الى التخفيض الهائل للدخل والارتفاع الخطير بالمديونية. فضلا عما سبق وجدت اللجنة مخالفة أخرى صريحة وخطيرة:

حسب تعليمات شركة Enron وبما يخص إدارة الأعمال لم يكن مصرح ل Kopper بأي نوع من التحكم الإداري أو المالي لشركة Chew Co. إلا في حالة واحدة وهي حصوله على موافقة خطية من رئيس مجلس إدارة Enron ، علما بان اللجنة لم تجد مثل هذه الموافقة من أي طرف كان.

وخير دليل على أن Kopper هو من كان يدير الأمور بتلك الشركة بأنه وخلال تلك السنوات تلقى عمولة من إدارة شركة Chew Co. بلغت مليوناً دولار بالاتفاق مع Fastow (مساعد رئيس مجلس الإدارة ومدير حسابات شركة Enron)

في آذار 2001 قامت شركة Enron بشراء حصة شركة Chew Co. في المشروع المشترك ولكن بعد تفاوض بين Kopper و Fastow حصل بموجبه الأول على مبلغ 10 ملايين دولار مقابل التنازل عن الحصة وهنا لا بد أن نذكر بان مساهمة Kopper في عام 1997 في الشركة الاستثمارية لم يتعدى 125 ألف دولار.

لا بد أن ننوه أيضا بأن عملية التنازل تلك تمت بينما كانت هنالك نية مبيتة وغير معلنة للاثنتين بإنشاء شركتين جديدتين على غرار الشركة الاستثمارية الأولى وهما شركة LJM1 و شركة LJM2 والاتي تم إنشائهما فيما بعد.

وأخيرا وفيما يتعلق بشركة Chew Co. وبالنظر لهيكل رأس مالها التالي:
240 مليون دولار (قرض غير مضمون من بنك Baarclays بضمانة Enron)
132 مليون دولار (مقدم من المشروع المشترك)
11.5 مليون دولار (من الشركاء في الشركة أل 3%) * *

* هذه أل 11.5 مليون دولار والتي تمثل 3% لم تجلب نقدا بل أخذت قرض من نفس البنك أعلاه تحت مسمى Equity Loan من قبل الشركاء وهم شركة Little River وقد اشترط البنك على الشركاء بالاحتفاظ لديه بحساب احتياطي نقدي أن لا يقل رصيده في أي وقت عن 6.6 مليون دولار وذلك لضمان التسديد. ولإيجاد طريقة مناسبة لتغطية هذا الاحتياطي قام المشروع المشترك بعمل توزيع أرباح لشركة Chew Co. بلغت 16.6 مليون دولار (ظهر فيما بعد أن Chew Co. باعت أحد أصولها) وهذه مخالفة صريحة وواضحة لقانون أل 3% حيث انه تمويل مشبوه وكان من الواجب تضمين أصول والتزامات كل من المشروع المشترك وشركة Chew Co. ضمن قوائم شركة Enron الموحدة.

ثانياً: عمليات شركتي LJM1 و LJM2

في عام 1999 وبموافقة مجلس الإدارة دخلت شركة Enron بعقدي شراكة مع شركتي أشخاص والتي كان Fastow مديرهما واكبر مستثمر بهما. وتلك الشركتين تعدان أحد الأسباب الرئيسية التي أدت بأن أفصحت شركة Enron عن أرباح غير حقيقية قاربت المليار دولار وإعطاء Fastow وشركائه عدة ملايين من الدولارات على حسابها. لم يكن يفترض القبول بمثل هذه الشركات أصلاً، وخصوصاً لما لها من علاقة مباشرة وخطيرة بأحد أهم موظفي شركة Enron وقد برر مجلس الإدارة قبوله بتلك الشركات وتلك العلاقة بالأسباب التالية:

- 1- اعتقد مجلس الإدارة بأن هذا النوع من الشركات والعلاقة المباشرة لأحد موظفيه قد يؤمن للشركة عمليات لم تكن لتتم بالحالة العادية من منطلق الولاء المطلق لموظفيها للشركة الأم.
- 2- يمكن من خلال هذه الشركات الحصول على مشترين لأصولها التي كانت ترغب ببيعها وبما أن Fastow مطلع على جل الأمور فيمكنه تسريع العمليات وجعلها تصب في مصلحة الشركة الأم.
- 3- اعتقد مجلس الإدارة بأن الإفصاح المنصف للقوائم المالية يمكنه التحكم بمخاطر عدم الولاء وكشف الأمور وإيقاف أي تلاعب ممكن.
- 4- السبب الذي جعل مجلس الإدارة يطمئن فعلاً لأداء تلك الشركتين التقارير الجيدة التي كانت ترد من مستشاري الشركة الماليين Anderson.

ما تم ملاحظته بان شركة Enron دخلت بما يقارب 20 عمليه مع الشركتين خلال الفترة الواقعة من 1999/6 ولغاية 2001/6 وتم تصنيف تلك العمليات إلى نوعين :

- أ- عمليات بيع أصول.
 - ب- عمليات تحوط.
- وتجدر الإشارة هنا بأن هذه العمليات ألحقت الضرر الأعظم بشركة Enron وعلى سبيل المثال:

- إحدى العمليات وقبل انتهاء السنة المالية بفترة قصيرة جدا قامت شركة Enron ببيع بعض أصولها التي أرادت التخلص منها لشركة LJM1 والسؤال الذي يطرح نفسه هل هذه العملية نقلت المخاطر فعلاً، فأولاً وأخيراً هذه المخاطر بقيت بنفس الشركة الأم.
- والعمليه الأخرى تمت قبيل انتهاء السنة المالية لعام 1999 اذ باعت شركة Enron سبع عقود استثمار لشركة LJM1 وأثبتت ربح ناتج عن العمليه وبعد انتهاء السنة المالية أعادت خمسة من عقود الاستثمار.
- من اخطر عمليات التحوط الخادعة التي تمت كانت كالتالي:

في 1998/3 استثمرت شركة Enron بشراء 5.4 مليون سهم بسعر 1.85 دولار للسهم من اسهم شركة Rhythms (بمبلغ إجمالي 10 ملايين دولار). وفي 1999/4/7 وعندما تحولت شركة Rhythms إلى شركة عامه ارتفعت قيمة سهمها من 21 دولار ليصبح 96 دولار وأصبحت قيمة استثمار Enron 300 مليون دولار وتم عكس هذه الأرباح في دخل الشركة رغم أن عقد الاستثمار كان ينص على عدم تمكن شركة Enron من بيع هذه الأسهم قبيل انتهاء عام 1999.

لقد كانت شركة Enron تحتفظ ببعض العقود الآجلة في بعض البنوك لحماية أسهمها من تقلبات الأسعار.

وانطلاقاً مما سبق اقترح Fastow خطة للتحوط للحفاظ على استثمارات Enron في شركة Rhythms وذلك بإنشاء شركة استثمار محدودة LJM1 يتكون رأس مالها من العقود الآجلة الخاصة بـ Enron ، وبعد إنشاء هذه الشركة تقوم Enron بالتحوط لديها ضد مخاطر تدني أسعار شركة Rhythms .
وفعلاً استطاع Fastow وبموافقة مجلس إدارة شركة Enron تحويل جميع العقود الآجلة لشركة LJM1 مقابل أوراق قبض ودخل بعدها بعقود مقايضة مع شركة Enron لحماية استثماراتها في Rhythms . هذه العملية أثرت على أرباح وخسائر شركة Enron المعلنة ولكنها عملية ليست حقيقية لأن هذا النوع من التحوط لا يعد تحوطاً اقتصادياً وإنما تحوط محاسبي فلو أن اسهم Enron حافظت على سعر جيد ستتمكن من السيطرة على عوائد استثماراتها حتى ولو تدنى سعر سهم شركة Rhythms ولكن ما هي الحالة إذا تدنى سعر سهم شركة Enron و شركة Rhythms في نفس الوقت. ويظهر هنا السؤال التالي: ما فائدة هذا النوع من عقود المقايضة والضامن هو نفسه؟

لقد وجد الباحث أن هنالك مخالفات أخرى وكثيرة ولكن ما سبق ذكره يعد المخالفات الرئيسية والتي أدت فعلاً لانهاية شركة Enron وإفلاسها بشكل كامل وتبعها انهيار شركة Anderson للتواطؤ الكبير الذي ساهمت به بشكل ملحوظ.

تعليق الباحث

هذه القضية المهمة والتي تعد قضية العصر تفتح العيون على أمور مهمة وكثيرة وتجعلنا نطرح تساؤلات كثيرة:

- 1- لا نعتقد بأنه كان هنالك إمكانية لمنع ما حدث وبرأينا المشكلة لا تتعلق بمعايير المحاسبة أو معايير التدقيق المعمول بها ولكن المشكلة الرئيسية تنحصر في أخلاقيات المهنة ذاتها.
- 2- من أهم الملاحظات التي وجدت في الموضوع بأن شركة التدقيق Anderson كانت تعمل عدة أعمال مزدوجة فهي من جهة المدقق الخارجي لشركة Enron ومستشارها المالي من جهة أخرى، والغريب أنها كانت تمثل جهاز الرقابة الداخلي للشركة. أي تراقب نفسها بنفسها وتتلقى مبالغ كبيرة جداً تجاوزت الأجور المتعارف عليها. وهنا السؤال الرئيسي، هل كانت شركة Anderson شركة مستقلة؟ أم أنها لم تتعدى كونها موظف من موظفي شركة Enron.
- 3- الأمر الآخر الذي يدور في الفكر، هل شركة Anderson كانت متواطئة مع Fastow أم استطاع الأخير خداعها وخصوصاً بأن شركة Anderson هي التي نهبته شركة Enron إلى ضرورة إعادة هيكلة قوائمها المالية قبل الانهيار بفترة ولو كانت متواطئة، لماذا نهبته Enron بضرورة إعادة الهيكلة؟
- 4- لماذا مجلس إدارة شركة Enron شكل لجنة للتحقيق وحصر عملها بمعرفة ماذا حدث فقط وقيدها بصلاحياتها، نعتقد بأن المتواطئين الحقيقيين يتعدون Fastow ولم يكن الأخير سوى الأداة التي قامت بالتنفيذ.

- 5- العودة للنقطة الأولى فيما يتعلق بأخلاقيات المهنة، هل هنالك وسيلة أخرى لضبط أخلاقيات المهنة.
- 6- نعلم بأن شركة Enron مدرجة ضمن السوق المالي الأمريكي، اذن أين جهات الرقابة في ذلك السوق؟ وكيف أغفلت عن الأمور طوال هذه السنوات؟
- 7- أين جهات الرقابة على شركات التدقيق وكيف سمح لشركة Anderson بممارسة أعمال مزدوجة تعدت التدقيق والاستشارات المالية ولماذا لم تسائل عن الأجور العالية التي تجاوزت المتعارف عليه بكثير.
- 8- هل بلغ Fastow درجة من المكر والذكاء لكي يخدع الجميع أم أن مجتمع الشركة متواطئ بشكل جماعي.
- 9- ألم يلاحظ مجلس الإدارة الأرقام غير المنطقية بالتقارير المالية السابقة وخصوصا فيما يخص عمليات التحوط والتي فاقت أرباحها في بعض الأحيان أرباح عمليات التشغيل الأساسية للشركة.

كل هذه النقاط السابقة الذكر تحتاج إلى الدراسة والبحث والتحليل والتفسير لكي نصل إلى الحقيقة والتي يتبين أن المشكلة هي ليست بمعايير المحاسبة ولا معايير التدقيق، بل أن المشكلة هي في أخلاقيات المهنة وإمكانية ضبطها وترسيخها.

وخير دليل ان العيب ليس بمعايير المحاسبة ولكن في سلوكيات مطبقها ما جاء في قضية انرون ان معايير المحاسبة كانت تنص على أليات معينة يجب اتباعها عند انشاء شركة ذات اهداف محددة Special purpose entity الا ان ادارة انرون لم تنقيد بها، وللأسف غض مدققهم ارثر اندرسون الطرف عن عملية عدم التقيد وبالتالي وفي الحالتين اتبعت الادارة ومدققها الاسلوب اللاخلاقى.

المبحث الثاني

التغيرات التي حدثت على البيئة المحاسبية

المقدمة

نتيجة للانهيارات التي تعرضت لها بعض الشركات الضخمة في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد قام المشرع الأمريكي بإصدار عدد من القوانين التي ركزت وبحثت غالبيتها بما يسمى بالحاكمية المؤسسية Corporate Governance، ولدرجة أن جدية وخطورة الأمور استدعت تدخل الرئيس الأمريكي للمشاركة في حل هذه المشاكل.

يسعى الباحث في هذا الفصل إلى التطرق إلى مستجدات الأمور والتغيرات التي طرأت على الحاكمية المؤسسية، وذلك من خلال الاطلاع على تلك المستجدات عبر مواقع جهات التشريع الأمريكية على الانترنت.

ما هي الحاكمية المؤسسية Corporate Governance

وجد الباحث أن هناك عدة تعاريف للحاكمية المؤسسية، فبعضها يقول¹ (هي حقل من حقول الاقتصاد، والتي تبحث بكيفية ضمان أو تحفيز الإدارة الكفوءة في الشركات المساهمة باستخدام ميكانيكية الحوافز، مثل العقود، والتشريعات، وتصاميم الهياكل التنظيمية. وغالبا ما يكون ذلك محصورا في السؤال حول تحسين الأداء المالي، فعلى سبيل المثال، ما مدى قدرة وتأثير ملاك الشركة المساهمة العامة في ضمان وتحفيز مديري الشركة على القيام بتأدية وتحقيق أفضل عائد على استثماراتهم (Mathiesen.2002).

وبعض التعاريف تقول² (إن الحاكمية المؤسسية يمكن تعريفها على نطاق ضيق بأنها تمثل علاقة الشركة بالمساهمين، أو بشكل أوسع، علاقة الشركة بالجميع).

التغيرات التي طرأت على الحاكمية المؤسسية

جاء بالمقالة المعنونة "يضع سوق نيويورك للأوراق المالية NYSE لجان التدقيق على طريق جديدة"³ في 2002/8/1 بأن مجلس إدارة سوق نيويورك للأوراق المالية قام بالموافقة على تعديلات مقترحة لمعايير إدراج الشركات بإصدار معيار 99 (SAS no. 99)، وتمت مناقشة تلك التعديلات المقترحة مع لجنة الأوراق المالية في 2002/8/16 وتم تحديد مدة زمنية للتعليق والاعتراض على التعديلات قبل أن تصوت اللجنة بشكل نهائي على الموافقة عليه.

لقد هدفت التعديلات المقترحة الى إعادة الثقة للمستثمر وذلك من خلال تعزيز محاسبة الشركات وتقوية السيطرة المؤسسية Corporate Governance. وركزت التعديلات المقترحة بشكل رئيسي على جعل لجنة تدقيق الشركة مسؤولة بشكل كامل على مراقبة المدقق الخارجي وإعطائها السلطة الكاملة في تحديد شروط وأتعاب أعمال التدقيق والأعمال الأخرى.

لقد تجاوزت التعديلات المقترحة هدفها الرئيسي بالتركيز على مهام لجنة التدقيق لتصبح دليلا شاملا للشركات المدرجة إلى تحديد معايير السيطرة المؤسسية.

يؤثر المعيار المقترح على جميع الشركات المدرجة أوراقها المالية ضمن سوق نيويورك للأوراق المالية، ويؤثر كذلك على جميع منظمات الأعمال الأخرى ذات الشكل القانوني المغاير للشركات المساهمة، مثل شركات التضامن المحدودة.

لقد حدد المعيار هدفين رئيسيين، الأول، تحديد سلطة لجان التدقيق من منظور نزاهة قوائم الشركات المالية، والثاني، ركز على استقلالية المدقق الخارجي، مع إبقاء لجنة التدقيق غير مسؤولة عن تحديد القوائم المالية أو ضمان تقرير المدقق الخارجي.

لقد تضمن المعيار المقترح إلزام الشركات المدرجة بتلبية بندين مهمين، الأول، تعيين ثلاثة أعضاء في مجلس إدارة الشركة ذات صفة مستقلة يتم تحديدهم من قبل لجنة التدقيق، والثاني، تحديد أتعاب أعضاء لجنة التدقيق.

¹ نعيم دهمش، وعفاف إسحاق أبو زر، الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، عمان، من 24-25 أيلول 2003، صفحة (1).

²Financial Times. June 21, 1999.

³Pul Sweeney & Cynthia Waller Vallario, NYSE Sets Audit Committees on New Road, Journal of Accountancy, Online Issue, November 2002.

ملخص بما جاء بالمعيار المقترح

1- إعادة تعريف متطلبات "الاستقلالية"، لقد حدد المعيار المقترح ضرورة وجود أعضاء مستقلين في مجلس إدارة الشركة المدرجة بالسوق، مع ضرورة أن يكون جميع أعضاء لجنة التدقيق مستقلين بشكل كامل وبشرط أن لا يقل عددهم عن ثلاثة أعضاء. قامت الهيئة بتحديد تعريف الاستقلالية وجعله أكثر صرامة إذ أعادت تعريفه "لكي يتم اعتبار الفرد مستقلاً، يجب أن يؤكد مجلس الإدارة وبشكل إيجابي قاطع على أن ذلك الفرد ليس له أي علاقة مادية مباشرة مع الشركة كأن يكون شريكاً، أو مساهماً، أو موظفاً في أي منظمة لها علاقة مع الشركة. يمكن أن تتضمن العلاقات المادية أموراً أخرى، مثل التعامل التجاري مع الشركة والتعامل البنكي والتعامل المهني والتعامل الاستشاري القانوني والتعامل الصناعي وأشكال التعامل بالتبرعات وبمختلف أنواعها.

وقد ذكر المعيار المقترح، بأنه يجب على الشركة الإفصاح في قوائم التوكيل الآلية التي اتبعتها في تحديد استقلالية الفرد المادية، ويمكنها كذلك الإفصاح عن المعايير التي استخدمتها في الحكم على استقلاليتها.

انطلاقاً من الرغبة في الالتزام بمبدأ الاستقلالية يجب أن تتم ملاحظة الأفراد المرغوب في تعيينهم في مجلس الإدارة لفترة تأهيل (فترة ملاحظة) مدتها خمسة سنوات قبل إلحاقهم بمجلس إدارة الشركة المدرجة للتأكد من مطابقتهم لشروط الاستقلالية. ويمكن أن يكون هؤلاء الأفراد من موظفي الشركة السابقين، وموظفي مدققها الخارجيين السابقين أو الحاليين، وأي موظفي سابقين لشركات أخرى والتي تتضمن لجان تعويضاتها موظفين في شركات مدرجة، وأفراد عائلات أي من الفئات المذكورة.

2- أتعاب أعضاء لجنة التدقيق، لم يحدد المعيار المقترح أي تشريع أو قانون ينص على ضرورة أن تكون الرسوم المدفوعة للممثلين المستقلين في مجلس إدارة الشركة ومن قبلها هي التعويضات الوحيدة لقاء تعيينهم في مجلس إدارتها. لقد جعل المعيار الجديد سقف الأتعاب مفتوحاً من منطلق أن المسؤوليات الجديدة المناطة بلجان التدقيق تحتاج إلى جهد ووقت أكبر من التي كانت تبذل بالسابق. يمكن لأعضاء لجنة التدقيق تلقي أتعابهم على شكل نقدي أو اسهم الشركة أو عقود خيار أو بأي شكل متاح آخر بشرط أن لا يؤثر ذلك على استقلاليتهم. ومن الأمثلة التي تعد أتعاب مؤثرة على الاستقلالية ويجب عدم قبولها الأتعاب التي تدفع بشكل مباشر أو غير مباشر مقابل استشارات قانونية أو مالية.

يطلب المعيار الجديد من لجان التدقيق الالتزام بمسؤولياتهم كاملة وذلك من خلال تأدية المهام التالية:

- 1- تصميم خطة مهام مكتوبة تتضمن أهداف اللجنة كاملة بما فيها مساعدة مجلس الإدارة على التبصر والتحقق من الأمور التالية:
 - نزاهة القوائم المالية
 - تماشي القوائم المالية مع القوانين المنصوص عليها
 - أهلية المدقق الخارجي ومطابقته لمواصفات الاستقلالية
 - أهلية وكفاءة أداء وظيفة التدقيق الخارجي والداخلي

- تستطيع لجنة التدقيق الحصول على البيانات الأولية من الإدارة ولكنها لا تستطيع ربط تلك البيانات بحدود مسؤولياتها. أي أن اللجنة مسؤولة مباشرة عن تعيين، وملاحظة المدقق الخارجي الذي يجب عليه تقديم تقاريره لها بشكل مباشر.
- 2- تقييم تقرير المدقق الخارجي لمرة واحدة على الأقل سنويا والذي يشمل وصفا شاملا لإجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بالشركة، وجميع الاستفسارات الصادرة من قبله أو من قبل جهات حكومية لإدارة الشركة وطبيعة العلاقات التي تمت بينه وبين إدارة الشركة خلال الفترة موضع التقييم.
- 3- مناقشة القوائم المالية الربع سنوية والسنوية مع كل من الإدارة والمدقق المستقل بما في ذلك التطرق للآليات المتبعة من قبل الإدارة في عملية الإفصاح. ويحق للجنة مناقشة المواضيع المتعلقة بالدخل كالألية المتبعة مثلا من قبل الإدارة في اختيار شكل ونوع تقديم القوائم ولكنه غير مطلوب من اللجنة مناقشة أية مواضيع متقدمة تفصيلية.
- 4- الترتيب للقاءات مع الإدارة والمدققين الداخليين، والمستقلين في سبيل أن تتمكن لجنة التدقيق من تفعيل وظيفة الملاحظة، يجب عليها تنظيم لقاءات وبشكل منفصل مع الإدارة ومع هؤلاء المسؤولين عن وظيفة التدقيق الداخلي والمسؤولين عن عملية التدقيق الخارجي. بالرغم من أن كل شركة مدرجة ملزمة بتأمين وظيفة تدقيق داخلي إلا أنها ليست ملزمة بإنشاء قسم تدقيق داخلي ويمكنها الاستعانة بمدققين مستقلين للقيام بهذه المهمة شريطة أن لا يكونوا نفس مدققيها الخارجيين.
- 5- تقديم المساعدة لإدارة المخاطر: بالرغم من أن الإدارة مسؤولة وبشكل مباشر عن المخاطر التي تتعرض لها الشركة إلا أن لجنة التدقيق مطالبة بمناقشة كل من المدققين الداخليين والخارجيين حول الآلية التي تتبعها إدارة الشركة للسيطرة على المخاطر المالية المتعددة وماهية الخطوات التي تتخذها ضمن السياسات والتوجيهات الموضوعية من قبلها لتقليل تلك المخاطر.
- 6- مراجعة المشاكل المتعلقة بالتدقيق ومدى استجابة إدارة الشركة: يجب على لجنة التدقيق وبشكل دوري مراجعة المشاكل التي تعترض المدققين الخارجيين خلال عملهم مثل المشاكل المتعلقة بالقيود المفروضة على عملية التدقيق، أو القيود المفروضة على الوصول إلى معلومات معينة وجميع الخلافات بينهم وبين إدارة الشركة.
- 7- إنشاء سياسات استماع ومصارحة خاصة بموظفي شركات التدقيق: يجب على لجنة التدقيق إنشاء وتفعيل سياسات خاصة بالاستماع ومصارحة موظفي شركة التدقيق من منطلق بأن هؤلاء المدققين قد يسعون للحصول على مركز وظيفي مرموق بالشركة التي يقومون بتدقيقها ويجب أن تكون اللجنة على اطلاع بالقوانين الخاصة بحضر توظيف المدققين السابقين للشركة وبالأخص على نص القانون القائل بأنه اذا كان أحد موظفي الشركة وصاحب موقع وظيفي نافذ مدققا سابقا لها فانه يحظر على شركة التدقيق التي كان يعمل بها سابقا الاستمرار بتدقيق أعمال الشركة لمدة تتجاوز السنة الواحدة.

التأثير المتوقع لذلك القانون الجديد على المهنة المحاسبية
أن الكيفية التي سيؤثر بها ذلك القانون على مهنة المحاسبة¹، بحيث أن إصدار القانون
أعلاه أوجب إيجاد كل مما يلي:

1- مجلس خاص بالشركات العامة تناط به مهمة مراقبة المحاسبة.

انطلاقاً من الهيكلية الجديدة التي فرضها صدور القانون أعلاه، أصبح لزاماً تعيين
مجلس مراقبة المحاسبة من قبل هيئة الأوراق المالية والذي يتكون من خمس أعضاء
تكون مهمتهم الأساسية مراقبة ومسائلة مدققي الشركات العامة، وفرض العقوبات بحق
الشركات والأفراد الذين يخالفوا القوانين والتعليمات من أهم ملامح هذا المجلس ما يلي:

- توليفة المجلس

يجب أن يكون المجلس مكون من ثلاثة أعضاء: اثنان منهم على الأقل من حملة
شهادات مزاوله المهنة CPAs ويجب أن يكونا الباقيين من غير حاملي شهادة مزاوله
المهنة، ويمكن أن يكون رئيس المجلس من أي من الأعضاء الخمسة.

- تمويل المجلس

يتم تمويل المجلس من خلال رسوم إلزامية وهذه الرسوم تجبى على شكل رسوم
تسجيل ورسوم سنوية إلزامية تفرض على شركات التدقيق التي تقوم بتدقيق أعمال
الشركات العامة.

- سن المعايير

يقوم المجلس بسن المعايير الضرورية أو تبني معايير موضوعة من قبل منظمات
أخرى والخاصة بأدوات سيطرة تدقيقية ذات جودة عالية لتستخدم في التدقيق على
الشركات العامة.

تتضمن تلك المعايير كل من: معايير التدقيق ومعايير الجودة والمعايير الأخلاقية
ومعايير الاستقلالية وأية معايير أخرى ضرورية تساهم في حماية المصلحة العامة.
وللمجلس الصلاحية المطلقة بسن معايير التدقيق ومعايير الجودة وفرضها على مدققي
الشركات العامة.

- سلطة مطلقة فيما يتعلق بالتحري والضبط

للمجلس الصلاحية المطلقة بالتفتيش والتحري عن جميع عمليات شركات التدقيق
المسجلة لديه كما لديه الحق الكامل بضبط المخالفات وإيقاع العقوبات المناسبة بمن
تثبت عليه المخالفة.

للمجلس وخلال تحقيقه في أي موضوع الحق الكامل في طلب الوثائق الثبوتية
والاستماع إلى الشهادات التي يرغبها من أي أطراف حتى وإن كانوا من خارج
الشركات العامة ذات العلاقة ويمكنه رد التحقيقات إلى هيئة الأوراق المالية، أو بموافقة
هيئة الأوراق المالية يمكنه رد تلك التحقيقات إلى محكمة العدل في بعض الظروف
الخاصة.

- سلطة دولية

تخضع الشركات الأجنبية التي تعمل ضمن السلطة الأمريكية إلى سلطة المجلس.

¹How the Sarbanes-Oxley Act of 2002 Impact Accounting Profession, AICPA,
<http://www.aicpa.org/info/Sarbanes-Oxley2002.asp>

2- قوانين جديدة خاصة بلجان التدقيق والمدققين

لقد أصبحت العلاقة بين المدققين والشركات العامة التي يقومون بتدقيقها علاقة ذات طابع مختلف في ظل القوانين الجديدة كالتالي:

أ- إبلاغ لجنة التدقيق

سيقوم المدققون بالإبلاغ لجميع أعمال التدقيق إلى لجنة التدقيق كما أنهم سيكونون مراقبين من قبلها ، وليس من قبل إدارة الشركة.

ب- موافقة لجنة التدقيق على جميع الخدمات

يجب أن توافق لجنة التدقيق على جميع الخدمات وبشئى أشكالها سواء كانت أعمال تدقيقية أو غير تدقيقية تتم من قبل شركات التدقيق.

ج- الإبلاغ عن المعلومات ذات الطابع الجديد إلى لجنة التدقيق

تتضمن هذه المعلومات الجديدة كل من، السياسات المحاسبية ذات الطابع الحرج، والممارسات الخاصة بها والمعالجات البديلة ضمن المبادئ المقبولة عموماً والتي تم تطبيقها ومناقشتها مع الإدارة والخلافات المحاسبية بين كل من المدقق والإدارة وكل الاتصالات ذات العلاقة بين المدقق والإدارة.

د- الخدمات الأخرى عدا خدمة التدقيق

يحظر القانون الجديد على المدققين تقديم خدمات أخرى عدا خدمة التدقيق للشركات التي يقومون على تدقيقها بشكل قطعي. وتتضمن الخدمات المحظورة كل من: مسك الدفاتر وتصميم النظم المحاسبية وتطبيقها وخدمات التقييم والخدمات الاكتوارية والتدقيق الداخلي والخدمات الإدارية وخدمات الموارد البشرية وخدمات كل من الاستثمارات البنكية والدلالة والتداول والخدمات القانونية والاستشارية وأية خدمات أخرى يرى مجلس مراقبة المحاسبة أنها ممنوعة وأي خدمات غير تدقيقية أخرى يمكن قبولها بشرط موافقة المجلس عليها.

هـ- التبديل الدوري للمدققين

يجب تبديل المدققين كل خمس سنوات على الأقل.

و- التوظيف

يحظر على شركة التدقيق تزويد خدمات التدقيق إلى الشركة العامة إذا كان أحد موظفي الشركة العامة وصاحب منصب رفيع قد عمل في شركة التدقيق سابقاً.

3- إتلاف السجلات

اصدر القانون عقوبات في حق كل من يتلف السجلات ومن يرتكب جريمة الاحتيال بواسطة الأوراق المالية وبحق من لا يبلغ عن عمليات الاحتيال. ونلخص هذه العقوبات بالتالي:

أ- الاحتفاظ بالسجلات

تعتبر عملية الفشل في الاحتفاظ بالأوراق الخاصة بالتدقيق لمدة لا تقل عن خمسة سنوات جنحة يعاقب عليها القانون بحد أقصى 10 سنوات سجن، وهناك توجه من قبل سوق الأوراق المالية لزيادة مدة الاحتفاظ بالأوراق الخاصة بالتدقيق لمدة 7 سنوات.

ب- إتلاف الوثائق

تعتبر عملية إتلاف الوثائق المتعلقة بالتحقيق في عملية إفلاس معينة جنحة يعاقب عليها القانون بحد أقصى 20 سنة سجن.

ج- الاحتيال بالأوراق المالية

تعتبر عملية الاحتيايل بالأوراق المالية جنحة يعاقب عليها القانون بحد أقصى 25 سنة سجن.

4- الإضافات الجديدة على الإبلاغ المالي وعلى عملية التدقيق

يجب على كل من مصدري الأوراق المالية ومدقيهم اتباع القوانين والتعليمات الجديدة بما يخص الإبلاغ المالي وعمليات التدقيق بالشكل التالي:

أ- الحصول على رأي طرف ثاني وموافقته على تقرير المدقق

سيقوم مجلس التشريع الجديد بإصدار أو تبني معايير جديدة تطالب المدقق بالحصول على رأي ثاني من شريك والحصول على موافقة خطيه منه على تقرير المدقق.

ب- توظيف عملية الرقابة الداخلية

يجب على الإدارة تقديم المساعدة المطلوبة لبناء هيكلية رقابة داخلية وتقديم التقارير الضرورية لإظهار فاعليتها في عملية إصدار التقارير المالية.

ج- وصف محدد لعملية فحص نظام الرقابة الداخلي

يقوم المشرع بإصدار أو تبني معايير من شأنها أن تلزم المدقق على ذكر تقييمه لنظام الرقابة الداخلي العامل بالشركة ومدى فاعليته.

5- الأمور الجديدة التي يجب على المحاسبين القانونيين متابعتها والتأكد منها.

بما أن مجلس مراقبة المحاسبة قد بدأ أعماله فان على المحاسبين القانونيين التنبه للأمور التالية:

أ- الخدمات الاستشارية

لقد أفصح القانون على مصطلح يعتبر ثمان أنواع من الخدمات غير قانونية Unlawful إذا قام بها المدقق للشركة التي يقوم بتدقيقها وهي: 1- مسك الدفاتر 2- تصميم الأنظمة المحاسبية وتطبيقها 3- خدمات التقييم 4- الخدمات الاكتوارية 5- التدقيق الداخلي 6- الخدمات الإدارية وخدمات الموارد البشرية 7- خدمات الاستثمارات البنكية والدلالة والتداول 8- الخدمات القانونية والاستشارية بالإضافة إلى أي خدمات أخرى يرى مجلس مراقبة المحاسبة أنها ممنوعة.

ب- أعباء جديدة على المحاسبين القانونيين

لقد تأثر المحاسبين القانونيين العاملين في الإدارات المالية بالقانون الجديد بشكل مباشر من منطلق بأنهم يجب أن يكونوا ملمين وبشكل جيد بالمسؤوليات المناطة بأعضاء مجلس الإدارة والمدراء، إذ أنيطت بهم عملية المصادقة على قوائم الشركة المالية كما أنيطت بهم مهام التنسيق والاتصال مع لجان التدقيق.

أحدث المستجدات وردود الفعل التي انعكست نتيجة القانون الجديد

جاء ضمن المقالة المعنونة "لا تزال السيطرة المؤسسية Corporate Governance على رأس جدول الأعمال"¹ بأنه مع بدء عمليات الشركات الكيماوية والشركات الأخرى لعام 2003 فلا تزال الحاجة لإعادة الثقة الى المستثمرين ولحملة أسهمها من أهم المواضيع المطروحة في جداول أعمالها.

وبالرغم من صدور القانون الأخير في العام المنصرم والذي أعاد هيكلية ممارسات أعمال الشركات إلا أنه لا يزال هنالك شك يمليه السوق حول مدى وكفاية التغييرات التي حدثت على كل من: هيكلية المنشأة والسيطرة المؤسسية، والإبلاغ المالي.

¹Patricia Van Arnum, Chemical Markets Reporter, Feb 3, 2003

لقد قال Thomas A. Russo (نائب رئيس مجلس إدارة Lehman Brothers Inc) قد ننسى كل شيء بخصوص فضيحة كل من Enron و worldCom ولكن لن ينسى الجمهور أمر المسؤوليات واعتقد بأن عدم نسيان المسؤوليات قد يساعد وبشكل ما بإعادة الثقة.

ذكر Samuel A. Dipiazza Jr. (عضو مجلس إدارة PricewaterhouseCoppers) يلزمنا الكثير من الوقت لإعادة الثقة بكثير من الأمور، ولكن إحداث التغيير من أجل التغيير لن يقدم أو يؤخر شيء، وانه من المستحيل وضع قوانين تسيطر على موضوع الشفافية والنزاهة، ومن الضرورة القصوى الالتزام بالمبادئ عوضا عن الالتزام بالقوانين.

ومن أهم ما جاء بالمقالة، بأن أهم ما تم عمله في موضوع استقلالية مجالس إدارة الشركات إعادة الهيكلة التي قام بعملها مجلس الشورى Conference Board (منظمة أبحاث غير ربحية وعضوية عدة مؤسسات تجارية تم تأسيسه في 2003/6 والذي يمثل لجنة رقابة وتوجيه على المنشآت العامة والخاصة)، حيث أصدرت اللجنة عدد من التوصيات من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين كل من السيطرة المؤسسية Corporate Governance، والتدقيق، والممارسات المحاسبية.

ويمكن شرح هذه التوصيات بالشكل التالي:

مجالس إدارة الشركات

من أهم التوصيات المتعلقة بمجالس إدارة الشركات، تمثلت باقتراح خلق توازن مناسب بين عملية إدارة الشركة وبين تزويد مجالس إدارة الشركات بأعضاء مستقلين مع توفير الصلاحيات والموارد المناسبة لهم وذلك لتمكينهم من أداء أدوارهم المهمة في مراقبة أداء الإدارة الأخلاقي والقانوني ومدى التزامها.

وبما أن اللجنة وجدت بأنه ليس هنالك أي من مجالس إدارة الشركات يملك هيكلية إدارية مثلى لتحقيق شرط الرقابة الفاعلة فلقد اقترحت ثلاث خيارات لإعادة هيكلة مجالس إدارة الشركات وكما يلي:

الخيار الأول:

تقترح اللجنة بفصل مكاتب رؤساء مجلس إدارة الشركات عن مكاتب أعضائها.

الخيار الثاني:

تقترح اللجنة بأن ممارسة دور كل من رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس الإدارة يجب أن يناط بشخصين مختلفين، بحيث أن لم يكن رئيس مجلس الإدارة يمتاز بصفة الاستقلالية وكما نص عليها تعريف هيئة الأوراق المالية، فيجب تعيين عضو إدارة رائد مستقل Lead Independent Director.

الخيار الثالث:

تقترح اللجنة وفي حالة عدم موافقة مجلس الإدارة على الخيار الثاني بإناطة دور رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس الإدارة بشخصين مختلفين فيجب عليها استحداث منصب جديد تحت مسمى عضو مشرف Presiding Director.

توصي اللجنة وبغض النظر عن الخيار الذي يتبناه مجلس الإدارة بوجوب الحصول على موافقة رئيس مجلس الإدارة المستقل أو عضو الإدارة المستقل الرائد أو العضو المشرف على جميع المعلومات المختلفة التي تتدفق إلى مجلس الإدارة وعلى جميع خطط وجدول اجتماعات مجلس الإدارة.

يجب على الشركات الغير راغبة بتبني أي من الخيارات الثلاث أعلاه إبداء الأسباب والتفسيرات لذلك مع ضرورة شرح الكيفية التي ستقوم بها هيكلية مجلس الإدارة المستخدمة لديها لتحقيق استقلالية مجلس الإدارة وبشكل قوي وفاعل.

مؤهلات العضو

انطلاقاً من الرغبة في تأهيل الأعضاء بخليط من المهارات والمعرفة في سبيل تمكينهم من الاستجابة الفاعلة لمعالجة مشاكل الشركة ومواجهة إدارة الشركة بشكل فاعل، فلقد أثار المحافظ Andrew S. Grove (رئيس مجلس إدارة Intel Corp.) موضوع الحاجة لإنشاء سلسلة إجراءات لتقييم العضو ثلاثية الأبعاد Three-tire Director Evaluation Process، والمتضمنة تقييم أداء كل من مجلس الإدارة بشكل شامل وكل لجنة وإذا دعت الحاجة كل عضو منفرد.

السلوك الأخلاقي

لقد أوصت اللجنة بعدد من السياسات والإجراءات التي تعرف المتطلبات الضرورية لعملية إنشاء قوانين السلوك الأخلاقي وآلية إلزام الشركات بقوانين السلوك. لقد أظهر تقرير اللجنة بأنه على الشركات العمل على تدعيم مفهوم السلوك المسؤول وبناء بيئة مناسبة تمكن الموظفين من الإبلاغ عن التصرفات الخاطئة بدل السكوت عنها، أو الإبلاغ عن ذلك بعد فوات الأوان. لقد لاحظت اللجنة بأن قوانينها الخاصة بالسلوك الأخلاقي غير كافية لذا أوصت بأنه يجب على مجلس إدارة الشركة مناقشة المواضيع الأخلاقية، ويجب على الشركة تطوير الأدوات والإجراءات المناسبة لخلق بيئة عمل أخلاقية وتطبيقها.

التدقيق

انطلاقاً من شعور اللجنة بمسئوليتها تجاه الاخفاقات الكبيرة في عمليات التدقيق فلقد ركزت على أهمية وضرة وجود لجان تدقيق تمتاز بالمعرفة والاستقلالية وضرة استخدام برامج موجهة والاستمرار في تثقيف لجان التدقيق وذلك سعياً لحماية الشركات من الممارسات المحاسبية الخاطئة ومن المخاطر الناتجة عن النزاعات Risk-Prone Situations وأوصت اللجنة كذلك بضرورة استعانة لجان التدقيق وعند الحاجة بمستشارين للمساعدة على تأدية واجباتها.

تلح اللجنة على الشركات بضرورة أن يكون لديها وظيفة تدقيق داخلية قوية وتوصي بأن يكون المدقق الداخلي متصل وان يرفع تقاريره وبشكل مباشر الى لجنة التدقيق وان يحضر كذلك جميع اجتماعاتها.

أما بالنسبة للمدققين الخارجيين فان اللجنة تدعو الشركات إلى إعادة النظر وتقييم أعمال مدققيها الخارجيين وتقييم نوعية التدقيق الذي يقومون بأدائه مرة واحدة على الأقل كل خمس أو سبع سنوات.

وانطلاقاً من التأكد من استقلالية المدقق فان على لجنة التدقيق تغيير المدقق الخارجي وعلى الفور في الظروف التالية:

- 1- إذا كانت شركة التدقيق تدقق أعمال الشركة منذ فترة كبيرة من الزمن (عشرة سنوات أو أكثر).
- 2- إذا كان أحد موظفي شركة تدقيق الشركة السابقين موظفا لدى الشركة التي يتم التدقيق عليها.
- 3- إذا كانت شركة التدقيق تؤدي خدمات أخرى غير متعلقة بالتدقيق للشركة التي يتم التدقيق عليها.

تعليق الباحث

لو تعمقنا قليلا فيما نصت عليه الحاكمة المؤسسية بمفهومها الاخير وفقا لمعيار SAS99 التي سبق ذكرها وشرحها لوجدنا فعلا انها جاءت لمعالجة عملية ضبط سلوكيات المهنة بالتركيز على ايجاد اليات جديدة لضمان استقلالية المدقق الخارجي، وتضمنين مجالس ادارة الشركات اعضاء مستقلين، ومحاولت جعل عملية التدقيق الداخلي عملية مستقلة، وبهذه الحقيقة نستدل ان العيب يكمن في اخلاقيات مطبقي المعايير وليس بالمعايير نفسها، وكون معيار SAS 99 يعد معيارا جديدا فهل مطبقيه سيلتزمون بما جاء فيه؟ للأسف وكما أظهرت الدراسات التي جاءت في الفصل السابق ان عملية تطبيقه ليست سهله، نعود للحقيقة التي مفادها ان سلوكيات الاشخاص تلعب الدور الرئيسي في الموضوع برمته، فهل يمكن ضبط سلوك الافراد؟

الخلاصة والتوصيات الخلاصة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي أدت إلى انهيار كل من شركة انرون للطاقة Enron، وشركة ارثر اندرسون لتدقيق الحسابات Arthur Anderson وتحليل انعكاساتها على البيئة المحاسبية وكذلك التعرف على أثارها السلبية والإيجابية على مهنة المحاسبة.

وكانت أهم النتائج التي توصل إليها ما يلي:

- 1- إن ما حصل من انهيار للشركتين موضوع الدراسة لم يكن بسبب قصور في معايير المحاسبة الدولية أو معايير التدقيق المعمول بها، ولكن المشكلة الرئيسية في أخلاقيات المهنة ذاتها، حيث ان شركة انرون لم تنفذ بالليات القياس والافصاح الخاص بالشركات ذات الاهداف المحدده، وتبعها تواطؤ مدققها ارثر اندرسون بعدم الابلاغ عن ذلك، واصداره للتقرير النظيف.
- 2- لقد اظهر التحقيق بأن شركة التدقيق Arthur Anderson كانت تقوم بعدة أعمال مزدوجة، فهي من جهة المدقق الخارجي لشركة Enron ومستشارها المالي من جهة أخرى. كما أنها تمثل جهاز الرقابة الداخلي للشركة أي أن شركة Arthur Anderson لم تكن مستقلة بل كانت موظف من موظفي شركة Enron مما جعلها تسلك السلوك اللاخلاقى.
- 3- "لا يكمن الحل في تطبيق القوانين والمعايير المحاسبية الدولية ومعايير التدقيق فقط، ولكن الحل يكمن في تحسين أخلاقيات مطبقي هذه القوانين سواء كانوا من الحاكمة المؤسسية أو مدققي الحسابات"¹، وبهذا يتفق الباحث وبشكل كامل مع ما جاء به نعيم دهمش في مقالته الخاصة بالحكمة المؤسسية وعلاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة.
- 4- من مهام لجان التدقيق القيام بالتحقق من كفاءة أداء وظيفة التدقيق الخارجي والداخلي وضمان استقلالية المدقق الخارجي وضمان تماشي القوائم المالية المفصح عنها مع القوانين المنصوص عليها، فضلا عن قيامها بالمساعدة في إدارة المخاطر من خلال تحديد الخطوات التي يجب أن تتبعها إدارة الشركة للسيطرة على المخاطر المالية المتعددة.
- 5- لا يمكن الجزم بأن الحاكمة المؤسسية تستطيع توفير الحلول المناسبة لمنع الانهيارات ولضبط سلوكيات اخلاق المهنة وخصوصا لل صعوبات الكثيرة التي تواجه الشركات في تطبيقها والتقيدها بها.
- 6- ليس من السهولة على المدقق ان يجزم ان كانت الشركة التزمت بالحكمة المؤسسية، وليس من السهل على الشركة الافصاح عن آلية التزامها بها.

التوصيات

- 1- على المنظمات والجمعيات المهنية القيام بالبحث عن وسائل جديدة لضبط أخلاقيات المهنة فضلا عن تطوير وتعديل معايير التدقيق ومعايير المحاسبة الدولية المعمول بها حاليا بشكل يقلل الخيارات الكثيرة التي تمكن المتلاعبين من استغلالها بشكل مخالف، أو بمعنى اخر تطوير او انشاء دستور لاداء واخلاقيات المهنة.

¹ نعيم دهمش، وعفاف إسحاق أبو زر، مرجع سابق، صفحة (20).

- 2 حث كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB على اعتماد واتباع المنهجية التي تعتمد على مبادئ أخلاقيات المهنة بدلا من المنهجية التي تعتمد على القوانين لأغراض التدقيق.
- 3 انطلاقا من المنهجية التي تعتمد على المبادئ فيجب أن يصبح الهدف الرئيسي لمعايير المحاسبة هو القياس العادل والافصاح الكافي للأعمال في القوائم المالية في ظل التقيد بأخلاقيات المهنة.
- 4 تطوير وانشاء وسائل تشجيعية تساهم في جعل المدققين يلتزمون بأخلاقيات مهنتهم.
- 5 تطوير وانشاء وسائل تحدد اتعاب المدققين وتحد من المنافسة غير الشريفة لتفادي توجهات بعضهم نحو التوجه نحو السلوك اللااخلاقي.

دهمش، نعيم، وعفاف اسحاق أبو زر، (2003) **الحاكمة المؤسسية وعلاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة**، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية مدققي الحسابات القانونيين الاردنيين، عمان، من 24-25 أيلول.

- 1- Alexander Delroy, (2001) **Auditors under fire for failing to flag problems (big 5 to institute together standards)**, Chicago Tribune, December 8.
- 2- At Enron, (2005) **“The environment was ripe for abuse”**, by the McGraw-Hill Companies Inc. February 25.
- 3- **Audit and corporate governance failures at Enron** (Department of accounting, college of business administration, university of Illinois at Chicago), Class 4 on April 4, 2002.
- 4- Brown Ken, (2002) and Jonathan Weil **How Andersen’s embrace of consulting changed the culture of the company**, The Wall Street Journal, March 12.
- 5- **Committee News Release of around 100 pages of internal Andersen Memos and e-mails related to the accounting firm’s Enron audits**, April 2, 2002
- 6- Countryman Andrew, (2002) **“Roll-Ups”**: the pitfalls of conflicts, Chicago Tribune, March 17.
- 7- Eichenwald Kurt, (2002) **Enron panel finds inflated profits and few controls**, The New York Times, February 3.
- 8- Emshwiller John R., (2001) **Money & Investing “Enron transaction with entity run by executive raises questions**, The Wall Street Journal November 5.
- 9- Financial Times. June 21, 1999.
- 10-**How the Sarbanes-Oxley Act of 2002 Impact Accounting Profession**, AICPA, <http://www.aicpa.org/info/Sarbanes-Oxley2002.asp>
- 11-Lavelle Louis, (2002) **Unleashing the watchdogs**, by the McGraw-Hill Companies Inc. February 18.
- 12-Lisman Steve, Jonathan Weil, and Michael Schroeder, (2002) **Accounting debacles spark calls for change: here’s the rundown**, The Wall Street Journal, February 6.
- 13-**Original Documents (Enron Financial Statements for 5 years and Powers Report)**, (Department of accounting, college of business administration, university of Illinois at Chicago), April 4, 2002.
- 14-Simpson Cam, (2002) **Questions linger on Andersen; Shredding issues: What happened, who knew what?** , Chicago Tribune, February 19.
- 15-Sweeney Pul & Cynthia Waller Vallario, (2002) **NYSE Sets Audit Committees on New Road**, Journal of Accountancy, Online Issue, November.
- 16-Van Arnum Patricia, (2003) **Chemical Markets Reporter**, Feb 3.
- 17-Weil Jonathan, (2001) **Arthur Anderson’s “double duty” work raises questions about its independence**, The Wall Street Journal, December 14.

- 18-White Bin, (2002) **Enron plot takes twist: Critics rate the rating agencies after companies collapse**, Chicago Tribune, February 26.
- 19-Wilke John R. and Nicholas Kulish, (2002) **Indictment by justice department puts Arthur Andersen's fate on line**, The Wall Street Journal, March 15.

ABSTRACT

This Study Aims at identifying reasons stands behind the collapse of one of the most largest power companies (Enron Company), and which led to the collapse of the largest audit company (Arthur Andersen) due to its involvement in the financial manipulation at Enron, and to identify the views of the USA companies toward the applicability of new changes done at corporate governance in every day use. The study concludes that: Both collapse of Enron, and Arthur Andersen are due to professional ethics, Arthur Andersen did double job to Enron, and which was a clear violation to the rules, The financial market authorities was responsible to those collapses due to shortage of control, Most of the companies and auditors face difficulties in applying new rules of corporate governance, and main problem arise in ethics not in the rules controlling corporate governance.